

Distr.: General

9 February 1998

Arabic

Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر، نيويورك

يوم الاثنين، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شودري (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات
التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750,
2. United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/7/Add.1) و 2 و A/52/16/Add.1 و A/52/303 و A/51/950 و Add.1-6 و A/C.5/52/20 و A/C.5/52/27

١ - السيد هولبووكس (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (A/52/303)، وقال إنه يلخص الآثار البرنامجية والمالية لمقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح الواردة في الوثيقة A/51/950. وأدخل عدد من التغييرات على بعض أبواب الميزانية وأنشئت الأبواب الجديدة ١ باء و ٢ باء و ٣٤.

٢ - وأردف قائلاً إن الأمين العام اقترح في إطار الباب ١ ألف (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً)، إنشاء وظيفة نائب الأمين العام، الذي سيتكون مكتبه الخاص من مدير واحد (مد - ٢)، وموظف بالرتبة ف - ٥، ومساعد شخصي وأمينين بفضة الخدمات العامة. وستنشأ وحدة صغيرة للتخطيط الاستراتيجي لتقديم المشورة بشأن الاتجاهات الهامة في الأجل المتوسط التي قد تؤثر على برنامج عمل المنظمة والتوصية بتوجيه السياسات الاستراتيجية.

٣ - وأضاف قائلاً إن الباب ١ باء (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) ينص على إنشاء إدارة جديدة لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، يتمثل هدفها الرئيسي في التسيير النظامي والإجرائي الصحيح للاجتماعات والأعمال الأخرى للجمعية العامة، من خلال تقديم المشورة الموثوق بها والخدمات الفنية. وستضطلع الإدارة الجديدة بمسؤولية الأنشطة المتعلقة بشؤون الجمعية العامة وإنهاء الاستعمار، التي كانت تضطلع بها من قبل إدارة الشؤون السياسية، وتقديم خدمات الأمانة التقنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي كانت تقدمها من قبل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وعنصر خدمات المؤتمرات بمكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم بإدارة الشؤون الإدارية.

٤ - واسترسل قائلاً إنه سيجري في إطار الباب ٢ باء (نزاع السلاح)، إنشاء إدارة شؤون نزاع السلاح ويرأسها وكيل للأمين العام. وسيستلزم إنشاء الإدارة الجديدة نقل الأنشطة المدرجة تحت البرنامج ٢٦، نزاع السلاح، بالخطوة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ من إدارة الشؤون السياسية إلى الإدارة الجديدة، بما في ذلك خدمات المؤتمرات فيما يتعلق بنزع السلاح والدعم المقدم إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

٥ - واستطرد قائلاً إنه من المقترح في إطار الباب ٦ (الشؤون القانونية)، إعادة تصنيف وظيفة بالرتبة مد - ٢ بمكتب المستشار القانوني إلى رتبة أمين عام مساعد بغية تعزيز مكتب الشؤون القانونية.

٦ - وفيما يتعلق بالباب ٧ ألف (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، قال إن الأمين العام قرر توحيد تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (الباب ٧)، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات (الباب ٩)، وخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية (الباب ١٠) في إدارة واحدة. وسيؤدي تكامل الدعم المقدم لمهام وضع

السياسات، والمهام التحليلية والمعيارية وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة إلى ترشيد الكفاءات وتعزيزها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي تطورت في مختلف المجالات في الأمانة العامة، وخفض تداخل المهارات وتفتيتها وإيجاد التعاون اللازم لتقديم خدمات من الدرجة الأولى إلى الدول الأعضاء في تلك الميادين.

٧ - ومضى قائلاً إنه جرى اقتراح في إطار الباب ١٤ (مكافحة الجريمة)، إعادة تشكيل شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية باعتبارها مركز منع الجريمة الدولية، والذي سيشكل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المكتب الجديد لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة. وفي أعقاب إنشاء المركز، سيجري التأكيد بصفة خاصة على تنفيذ قرارات وإعلانات الجمعية العامة ذات الصلة، لا سيما الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وجرى اقتراح وظيفتين جديدتين (وظيفة بالرتبة ف-٥ ووظيفة بالرتبة ف-٤) لتعزيز قدرة المركز على معالجة القضايا المتصلة بالإرهاب.

٨ - وقال إنه قد اقترح في إطار الباب ٢٢ (حقوق الإنسان)، إعادة تصنيف وظيفة رئيس مكتب نيويورك التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الرتبة مد - ١ إلى الرتبة مد - ٢. وتتداخل قضية حقوق الإنسان مع كل من الميادين الفنية الأربعة لبرنامج عمل الأمانة العامة: السلام والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الإنسانية. وتمثل لذلك المهمة الرئيسية للأمم المتحدة في تعزيز برنامج حقوق الإنسان وإدماجه بالكامل في المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وسيضطلع رئيس مكتب نيويورك بمسؤوليات فنية وتمثيلية إضافية وفقاً للجهود المشار إليها أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، طرّح إعادة تصنيف وظيفة بالرتبة ف - ٥ بمكتب المفوض السامي إلى الرتبة مد-١ ليعمل شاغلاً كمساعد خاص للمفوض السامي. واقترح أيضاً إلغاء وظيفتين بصفة الخدمات العامة.

٩ - وأضاف قائلاً إن الأمين العام قرر في إطار الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية)، إنشاء مكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، برئاسة وكيل للأمين العام، بمقر الأمم المتحدة. وسيركز المنسق على المهام الأساسية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ ولن تستمر إدارة الشؤون الإنسانية بشكلها الراهن. وفي أعقاب إعادة تنظيم وإعادة تركيز أعمال مكتب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وتوحيد مهامه، فإنه من المقترح إلغاء ١٦ وظيفة بالفئة الفنية و ٩ وظائف بصفة الخدمات العامة. وفيما يتعلق بنقل المسؤوليات المتصلة ببناء القدرات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه من المقترح رصد اعتماد يبلغ ٣٠٠ ٣٠٩ ٢ دولار كمساهمة تقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - واسترسل قائلاً إن الأمين العام اقترح في إطار الباب ٢٦ (الاتصالات والإعلام)، كجزء من الإصلاح الشامل للمنظمة، تحويل إدارة شؤون الإعلام إلى مكتب للاتصالات والإعلام، ويتولى رئاسته وكيل للأمين العام. وتمثلت بصفة عامة إحدى توصيات فرقة العمل التي أنشئت لإجراء دراسة للأنشطة الحالية لإدارة شؤون الإعلام في الاستعانة بموظفين وطنيين بوصفه المسار الرئيسي لتنفيذ البرنامج والتركيز على تعزيز صلات الشراكة مع الجماعات المحلية لدعم الأمم المتحدة. وسيجري أيضاً تبسيط مراكز الإعلام للتركيز على أنشطة الإعلام والاتصالات وسيجري تخفيض الوظائف الإدارية. ومن المقترح إلغاء ٥١ وظيفة بالرتبة المحلية، علاوة على وظيفتين بصفة الخدمات العامة بدائرة مراكز الإعلام بنيويورك، ووظيفة بالرتبة ف-٤ ووظيفتين بصفة الخدمات

العامّة في دائرة الإعلام بجنيف، ووظيفة واحدة بصفة الخدمات العامّة في دائرة الإعلام بفيينا. وسيجري إعادة توجيه الموارد التي أفرج عنها من جراء خفض المقترح للوظائف لتعزيز أنشطة الإرشاد والإعلام داخل المراكز من خلال الاستخدام المرن للقدرات المحليّة في برامج وأنشطة الأمم المتحدة، وكذلك تحديث التكنولوجيات ذات الصلة.

١١ - واستطرد قائلاً إن إدارة الشؤون الإدارية ستركز في إطار الباب ٢٧ ألف (مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية)، على تحديد السياسات الإدارية، وتقديم توجيه إداري ومراقبة إدارية لفعالية الأنشطة الإدارية في جميع أنحاء الأمانة العامّة. وسيشمل الهيكل الجديد لإدارة الشؤون الإدارية مكتب السياسات الإدارية يرأسه مدير بالرتبة مد - ٢، والذي سيقدم المشورة في مجال السياسة العامّة ويقدم الدعم لأعمال لجنة السياسات الإدارية.

١٢ - ومضى قائلاً إن الأمين العام يقترح أخيراً في إطار الباب ٣٤ (حساب التنمية)، إنشاء حساب للتنمية. وتصل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على برنامج الإصلاح الذي جرى تناوله في التقرير المعروض على اللجنة إلى انخفاض يبلغ ٧٠٢ ٧٠٢ ١٢ دولار فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة. وسيجري تقديم مقترحات لتشغيل حساب التنمية إلى الجمعية العامّة في مرحلة لاحقة.

١٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الثاني للجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7/Add.1)، وأشار إلى أنه يرى الانتهاء منها قبل استكمال الجمعية العامّة لاستعراضها لعدد من التوصيات بشأن الإصلاح وردت في تقرير الأمين العام (A/51/950). وقال إنه علاوة على ذلك يتعين أن تتخذ الجمعية العامّة إجراء بشأن توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالمقترحات الواردة في الوثيقة A/51/950. وفي عدد من الحالات، طُلبت معلومات إضافية.

١٤ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية شعرت بالقلق إزاء المعدل الذي يتم به إنشاء الوظائف العليا وطلبت معلومات كاملة عن هذه الوظائف. وفي الفقرات من ٣ إلى ٧ من تقريرها (A/52/7/Add.1)، قدمت عدداً من الخيارات فيما يتعلق بإنشاء وظيفة نائب الأمين العام وستنظر في الآثار المالية ذات الصلة فور انتقاء الجمعية العامّة لأحد الخيارات. وأوصت بقبول جميع مقترحات الأمين العام المتعلقة بتوفير الموظفين لمكتب الشؤون القانونية. وقال إن اللجنة لم تقتنع بالحاجة إلى عملية إعادة التصنيف هذه. وفي الواقع، وبعد تبادل الآراء مع المستشار القانوني، خلصت إلى أن المكتب يحتاج إلى زيادة الموارد من الموظفين بدلاً من وظيفة جديدة برتبة أمين عام مساعد.

١٥ - وفيما يتعلق بالباب ١ باء (شؤون الجمعية العامّة وخدمات المؤتمرات)، قال إن اللجنة طلبت معلومات إضافية بشأن توزيع وإدارة الموارد فيما يتعلق ببرنامج إنهاء الاستعمار. وأوصت أيضاً بأن يجري، ابتداءً من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، عرض موارد مكتب رئيس الجمعية العامّة وإقرارها على أساس وجوه الإنفاق.

١٦ - وأردف قائلاً إن تعليقات اللجنة الاستشارية على الباب ٢٥ (المساعدة الإنسانية) وردت في الفقرات من ٤٢ إلى ٤٦. وقال إن اللجنة الاستشارية تساءلت عن مدى ملاءمة اضطلاع إدارة عمليات حفظ السلام بالجوانب

الإنسانية لإزالة الألغام وأوصت بأن يجري رصد تنفيذ هذه المهمة بعناية. وفيما يتعلق بنقل المسؤولية عن تنسيق أنشطة التخفيف من أثر الكوارث إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يلزم توضيح ما إذا كانت تلك المهام ستمول في المستقبل من موارد خارجة عن الميزانية أو ما إذا كان سيستمر تمويلها من الميزانية العادية. وإذا جرى اختيار الأخيرة، فإن الاعتماد المقترح البالغ ٢.٣ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمكن اعتباره منحة لمرة واحدة.

١٧ - واسترسل قائلاً إن الجدول الوارد في الفقرة ٥٣ يتضمن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مستوى الاعتمادات لكل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وهو يعكس آراء اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالميزنة الصافية ويشتمل على الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على عدد من التوصيات الواردة في الفصل الثاني من التقرير الأول للجنة الاستشارية (A/52/7).

١٨ - وبلغت قيمة توصيات اللجنة الاستشارية نحو ٤٨.٩ مليون دولار زيادة عن المبلغ المقترح من الأمين العام، والذي يعزى إلى حد كبير إلى إدراج مبالغ صافية تحت الأبواب ١ باء و ٢٩ و ١١ و ٣٢. وفي حالة تأسيس توصياتها على العرض الصافي للأمين العام، فإنها ستبلغ ١٠٠ ٧٦٥ دولار زيادة عن مقترحات الأمين العام. وبغض النظر عما إذا كان قد جرى تأسيسها على العرض الصافي للأمين العام أو على العرض الكامل للجنة الاستشارية، فإن المبلغ الذي ستتحمله الدول الأعضاء سيبلغ أيضاً ٣٠٠ ١٤٢ ٢١٤ ٢ دولار.

١٩ - ومضى قائلاً إن التقرير الثالث للجنة الاستشارية (A/52/7/Add.2) يتعلق بمسألتين: النفقات الإضافية المتعلقة بصون السلام والأمن وتلك الناتجة عن التضخم وتقلبات العملة. وفي الفقرة ٧، توصي اللجنة الاستشارية بأن يدرج الأمين العام في مخطط الميزانية اعتماداً لنفقات البعثات ذات الصلة بالسلام والأمن والتي من المتوقع تمديدها أو الموافقة عليها خلال فترة السنتين. وفي حالة إقرار الجمعية العامة لهذا الرأي، فإنه سيطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراح تقني بشأن أساليب التنفيذ.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسألة النفقات الإضافية الناتجة عن التضخم وتقلبات العملة، قال إن اللجنة الاستشارية طلبت معلومات أساسية. وهي تتفق مع استنتاج الأمين العام بأنه في ظل هذه الظروف قد تكون الآلية الحالية لمعالجة التضخم وتقلبات العملة هي الأكثر ملاءمة.

٢١ - السيد شينفانو (نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): عرض تقرير هذه اللجنة عن أعمال دورتها المستأنفة السابعة والثلاثين (A/52/16/Add.1)، وقال إن اللجنة قد قررت أن توصي بأن تضع الجمعية العامة في الاعتبار عند النظر في مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨.

٢٢ - وأردف قائلاً إن اللجنة قد أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الباب ١ باء (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) والباب ٧ ألف (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) وتود أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى الاختلافات القائمة بين الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ومقترحات الأمين العام.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن اللجنة قد تمكنت من التوصل إلى اتفاق بشأن الاستنتاجات والتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالبواب ٢ باء (نزع السلاح)، والبواب ٢٢ (حقوق الإنسان)، والبواب ٢٥ (المساعدة الإنسانية)، والبواب ٢٦ (الاتصالات والإعلام).

٢٤ - واسترسل قائلاً إنه فيما يتعلق بالبواب ١٤ (مكافحة الجريمة)، فإن اللجنة أوصت بأن تضع الجمعية العامة في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مناقشة هذا الباب.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن اللجنة قد أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الباب ٢٧ ألف (مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية)، و ٢٧ جيم (مكتب إدارة الموارد البشرية) و ٢٧ دال (خدمات الدعم).

٢٦ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بالبواب ٣٤ (حساب التنمية)، فإن اللجنة أحاطت علماً في الختام باقتراح إنشاء حساب للتنمية، ولاحظت أيضاً أنه ليس أحد المجالات الداخلة في نطاق الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١. وسيطلب الأمر قيام الأمانة العامة في تاريخ لاحق بتزويد الجمعية العامة بأساليب تشغيله ودور الجمعية العامة في استخدام هذا الحساب.

٢٧ - السيد ياماجيوا (اليابان): قال إنه في حين أن وفده يحتاج إلى المزيد من الوقت لاستعراض التقرير الثاني للجنة الاستشارية بصورة كافية (A/52/7/Add.1)، فإنه يؤيد عدد كبير من التوصيات الواردة فيه. وعلى سبيل المثال، فإنه يؤيد اعتماد ١٢,٧ مليون دولار من أجل حساب التنمية (المفردة ٥٥)، وهو يشارك اللجنة الاستشارية في قلقها إزاء الميل إلى زيادة عدد الوظائف العليا (المفردة ٥٦). وفي هذا الصدد، يرحب بتوصية اللجنة الاستشارية بإعادة الوظيفتين اللتين أُلغيتا في قسم الامتحانات والاختبارات تحت الباب ٢٧ جيم، نظراً لأن هذا سيساهم في استمرار التنفيذ السلس لبرنامج الامتحانات التنافسية الوطنية.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن وفده على اقتناع بأن الأمانة العامة ستتمكن من توضيح المسائل التقنية المختلفة المتعلقة بمفهوم "الميزنة الصافية" وأن اللجنة الخامسة سيكون في إمكانها تأييد الأخذ بهذا الشكل في نهاية الدورة الحالية. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن للإبقاء على المستوى النهائي للميزانية أدنى من رقم ٥٨٣ ٢ مليون دولار، وفقاً لمخطط الميزانية الذي اتخذت الجمعية العامة قراراً بشأنه.

٢٩ - وناشد في ختام كلمته الدول الأعضاء بذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، نظراً لأن الجهد المبذول لتحقيق الإصلاح سيفشل ما لم يتم تأمين قاعدة مالية سليمة.

٣٠ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): أعلن تأييده للسيدة سيلوت برابو (كوبا) والسيد مونتانيو (بوليفيا)، وقال إن برنامج إنهاء الاستعمار كان أحد قصص النجاح الرئيسية للأمم المتحدة. وقد بذلت لجنة الـ ٢٤ الخاصة أكثر ما في وسعها لمساعدة شعوب الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي على ممارسة حقها في تقرير المصير وفي تحقيق هدف عالم خال من الاستعمار بحلول القرن الحادي والعشرين.

٣١ - واسترسل قائلاً إنه في المرحلة الحاسمة الراهنة من عملية إنهاء الاستعمار، فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة الخامسة أن توافق على طلب عدد كبير من الدول بالإبقاء على وحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية وتزويدها بجميع الموارد اللازمة وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وسيتمفق هذا الإجراء أيضاً مع تعهد الأمين العام لرئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة الوارد في الوثيقة A/52/531 وسيتمثل أيضاً لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢١ من تقريرها (A/52/7/Add.1). وقد جرت مناقشة المسألة في محافل عديدة، وهناك تأييد على نطاق واسع لموقف وفده.

٣٢ - السيد مادنز (بلجيكا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد الأوروبي قد أيد مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام كما وردت في الوثيقة A/51/950. غير أنه ينبغي إجراء مناقشة تفصيلية لمقترحات الميزانية الواردة في الوثيقة A/52/303 في سياق المناقشات المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

٣٣ - السيد سكيونزبرج (النرويج): قال إن وفده أعلن تأييده الكامل لبيان ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٣٤ - السيد دينيكو (الاتحاد الروسي): قال إن مقترحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام سيكون لها بدون شك تأثير كبير على أعمال المنظمة بزيادة فعاليتها وقدرتها على التكيف مع حقائق العالم المعاصر. وقال إن وفده قد درس المقترحات، ويحتاج عدد كبير منها إلى النظر فيه بعناية في سياق اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وهو على استعداد للمشاركة الفعالة في المناقشات بشأن تنفيذها.

٣٥ - وأردف قائلاً إن وفده ليس لديه أي اعتراض على الاقتراح بإنشاء وظيفة لنادب الأمين العام، وأيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتزويد هذا المكتب بالموظفين والوارد في الفقرة ٨ من تقريرها. ويوافق أيضاً على الآراء المعرب عنها في الفقرة ٦.

٣٦ - واسترسل قائلاً إن وفده يؤيد الاقتراح بإنشاء وحدة تخطيط استراتيجي، ولكن تساوره شكوك شديدة فيما يتعلق بطلب مبلغ إضافي قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لخدمات الخبراء الاستشاريين والخبراء، ويود أن يتلقى إيضاحاً من الأمانة العامة.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحب بتوحيد معظم المهام المتعلقة بالمؤتمرات في الأمانة العامة في إدارة واحدة هي إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ويعتبر هذه المهام إحدى المهام الفنية للأمانة العامة. وقال إنه يتعين مع ذلك العناية بكفالة حصول الإدارة الجديدة على الموارد المالية والبشرية الكافية. وينبغي النظر بعين العطف إلى الاقتراح الخاص بإعادة تصنيف وظيفة مدير هذه الإدارة من الرتبة مد - ٢ إلى رتبة أمين عام مساعد.

٣٨ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء الدور المتزايد لرئيس الجمعية العامة، فإن وفده لا يعارض زيادة التمويل لمكتبه، ولكنه يوافق على التوصيات الواردة في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه ينبغي الموافقة على هذه الأموال على أساس وجوه الإنفاق.

٣٩ - ومضى قائلاً إنه بالرغم من أن ليس لديه أي اعتراض على إنشاء إدارة لشؤون نزع السلاح في نيويورك، فإن وفده يرى أنه ينبغي تنفيذ الاقتراح في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. ومن المهم أيضاً الإبقاء على الدور الرائد لمؤتمر نزع السلاح في جنيف والمراكز الإقليمية القائمة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، قال إن وفده لا يرى أي سبب يدعو إلى أن يرأس الإدارة الجديدة وكيل للأمين العام. وأيد أيضاً توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بمكتب المستشار القانوني الواردة في الفقرة ٢٨ من تقريره. وقال إن وفده يتطلع إلى تلقي تقرير آخر من الأمين العام عن حساب التنمية المقترح و "فوائد التنمية" بصفة عامة.

٤٠ - وقال في ختام كلمته إنه يؤيد بالكامل الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥٦، فيما يتعلق بالاتجاه نحو رفع مستوى رتب الوظائف، مما سيؤدي إلى تشويه "هرم" الرتب. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن سبل علاج هذه الحالة في التقرير الذي طلبته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن هيكل رتب الوظائف.

٤١ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده أيد بيان ممثل بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بوضع وحدة إنهاء الاستعمار. وقد ألقى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الوثيقة A/52/7/Add.1 الضوء على بعض الالتباس الذي يشوب اقتراح الأمين العام والتناقضات الظاهرة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة. وقال إن وفده يؤيد بقوة الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية، وطلب إلى اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالإبقاء على جميع الوظائف الخاصة بوحدة إنهاء الاستعمار وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ والإبقاء على وظيفة رئيس الوحدة بالرتبة مد - ١. ولا توجد حاجة إلى تقسيم عمل الوحدة بين إدارتي الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، نظراً لأن هذا سيؤدي إلى إيجاد تداخل. ويتعين على الجمعية العامة أن تضيف على الوحدة بعض الصبغة السياسية تمشياً مع مهمتها السامية.

٤٢ - السيدة أرس (المكسيك): قالت إن حكومتها قد شعرت بالقلق إزاء التدهور الظاهر في عدد وظائف الميزانية العادية في الإدارة الجديدة لشؤون نزع السلاح. ويبدو من الاستعراض المبدئي أن مكتب جنيف يحتفظ بنفس عدد الوظائف. غير أنه في نيويورك، جرى إلغاء وظيفة بالرتبة مد - ٢، وأربع وظائف بالرتبة ف - ٥ وثلاث وظائف بمنحة الخدمات العامة، وقالت إنها تود معرفة الأسباب. وفي اللجنة الأولى، رفضت وفود عديدة اقتراح الأمين العام بإلغاء وظائف بالرتبة ف - ٥ تمثل رؤساء المراكز الإقليمية الثلاثة لنزع السلاح. وقالت إنها تأمل في أن يوضح ملاك الموظفين الجديد المطلوب في الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذه المسألة.

٤٣ - السيد ستانيسلاوس (غرينادا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على وحدة إنهاء الاستعمار. وبغية الإسراع في اعتماد الميزانية البرنامجية، فإنه من الأساسي بالنسبة للجنة الخامسة إعادة الوحدة إلى إدارة الشؤون السياسية وتوفير جميع الأموال اللازمة لها.

٤٤ - السيدة شيلاوز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها طلب رسمياً إيضاحات ورأياً قانونياً بشأن بعض المسائل المتصلة بالميزنة الصافية.

٤٥ - السيد أيوب (العراق): قال إن وفده بوصفه عضواً في لجنة الـ ٢٤ الخاصة كان من بين مقدمي مشروع القرار بشأن إنهاء الاستعمار، والذي وافق على سحبه بعد تلقي تأكيدات بأن وحدة إنهاء الاستعمار ستبقى في إدارة الشؤون السياسية. وانضم إلى وفود أخرى في الحث على بقاء وضع الوحدة بدون تغيير.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/52/233 و Add.1 و A/C.5/52/26 و A/C.5/51/1/Add.2)

٤٦ - السيد جييري (أمين الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال إن السلطة الدولية لقاع البحار قد طلبت عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وتنص المادة ٣ من النظام الأساسي للصندوق على أن العضوية مفتوحة لأي منظمة حكومية دولية مشتركة في النظام الموحد للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المتعلقة بالمرتبات والبدلات وشروط الخدمة الأخرى. وتفي السلطة الدولية لقاع البحار بهذه المعايير.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن المادة ٣ تنص أيضاً على أن يكون القبول بموجب قرار من الجمعية العامة بناءً على توصية إيجابية من مجلس الصندوق المشترك، والذي قدم توصية إيجابية فيما يتعلق بالطلب من خلال لجنته الدائمة.

٤٨ - ومضى قائلاً وفي حالة الموافقة على الطلب، فإن عضوية السلطة الدولية لقاع البحار في الصندوق ستصبح سارية المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤٩ - الرئيس: قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في تقديم توصية إلى الجمعية العامة إذا ما اعتمدت مشروع المقرر التالي:

"إن الجمعية العامة،

"تقرر قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وفقاً للمادة ٣ من النظام الأساسي للصندوق، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨."

وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.
